



تأثير تغيير بنية الترجيحات على الرقم الاستدلالي للأثمان عند الاستهلاك

محمد المالكي، رئيس قسم المؤشرات الإحصائية، المندوبية السامية للتخطيط

ملخص

يتم قياس التضخم من خلال الرقم الاستدلالي للأثمان عند الاستهلاك. يقيس هذا المؤشر التغيرات الشهرية لأسعار سلة تمثيلية من السلع والخدمات التي يشتريها المستهلكون. وتخضع مكونات هذه السلة لمعاملات الترجيح وفقا لعادات الإنفاق الأسري بالنسبة لمختلف السلع والخدمات، حتى يأخذ كل منها حصته المناسبة. في بداية سنة 2018، تم تحيين الترجيحات المستعملة لحساب الرقم الاستدلالي للأثمان عند الاستهلاك باستخدام أحدث المعطيات المتوفرة حول نفقات الأسر حتى يتسنى الحفاظ على تمثيلية المؤشر للتوجهات العامة للاستهلاك الحالي.

تتطرق هذه المذكرة لتحيينات معاملات ترجيح الرقم الاستدلالي للأثمان عند الاستهلاك ولتأثيراتها على قياس التضخم. وفي هذا الإطار، يظل تأثير تغيير الترجيحات ضعيفا نسبيا في حدود 0,1% في المتوسط الشهري. وتجدر الإشارة إلى أن الأرقام الاستدلالية للأثمان عند الاستهلاك التي تم حسابها باستخدام البنية القديمة تستخدم فقط لأغراض المقارنة. وتعتبر الأرقام الاستدلالية التي تنشرها المندوبية السامية للتخطيط وفقا للبنية الجديدة هي المؤشرات الرسمية والتي تتماشى مع التوصيات الدولية.

يأخذ بالاعتبار التحولات التي تعرفها أنماط استهلاك الأسر على مر السنين فيما يخص السلع والخدمات.

يعتبر الرقم الاستدلالي للأثمان عند الاستهلاك مؤشرا شهريا متسلسلا سنويا، يتم حسابه بالرجوع إلى سنة الأساس. وتعتبر سنة 2006 هي سنة الأساس المعتمدة. وعلى إثر إنجاز البحث الوطني حول الاستهلاك ونفقات الأسر سنة 2014، تغيرت سنة الأساس الوسيطة لتصبح دجنبر 2017. وقد شكل هذا التغيير فرصة لتحيين بنية ترجيحات هذا المؤشر.

تحيين ترجيحات الرقم الاستدلالي للأثمان عند الاستهلاك بشكل كامل

يسمح الرقم الاستدلالي للأثمان عند الاستهلاك بتتبع معدل تطور أسعار المنتوجات الاستهلاكية. يتم حساب هذا الرقم الاستدلالي

الرقم الاستدلالي للأثمان عند الاستهلاك وتغيير سنة الأساس

يعتبر الرقم الاستدلالي للأثمان عند الاستهلاك أحد أهم المؤشرات الاقتصادية المستخدمة لتوجيه السياسات النقدية والاقتصادية للبلاد. كما أنه يستعمل في تحيين الأجور والعقود بين مختلف الشركاء.

يعتمد الرقم الاستدلالي الحالي للأثمان عند الاستهلاك، أساس 2006، الذي نشر بموجب المرسوم رقم 2.09.529، بالجريدة الرسمية رقم 5790 في 26 نونبر 2009، على نتائج البحث الوطني حول الاستهلاك ونفقات الأسر لسنة 2014. وهو بذلك يعتبر الجيل الرابع من هذه المؤشرات في المغرب. يتم تحيين هذا المؤشر باستمرار من خلال المناهج الإحصائية المناسبة، وبالخصوص طريقة لاسبير المتسلسلة وتقنيات احتساب القيم الناقصة حتى

مختصرات المندوبية السامية للتخطيط

ويسمح الجدول التالي بمقارنة معاملات الترجيح بالنسبة لكل قسم، والفوارق بين سنتي 2007 و2014. فالأقسام التي سجلت تغيرات هامة، هي المواد الغذائية والمشروبات غير الكحولية -2,0% والصحة بـ +2,2%، والتعليم بنسبة +2,4%، والسلع والخدمات المتنوعة بـ +1,6%، والنقل بـ -1,4% والمطاعم والفنادق بـ -1,5%.

وهكذا، فقد خصص المغاربة سنة 2014، نسبة أقل أهمية من إنفاقهم الإجمالي على المواد الغذائية مقارنة مع سنة 2007. حيث انتقل ترجيح هذا المكون الأساسي للرقم الاستدلالي للأثمان عند الاستهلاك من 41,5% إلى 38,8%، أي بفارق 2,7%، ويعزى هذا التراجع أساسا إلى الانخفاض في نسب نفقات اللحوم بـ 1,3% والخضر بـ 0,8% والخبز والحبوب بـ 0,6%، بين سنتي 2007 و2014.

وقد عرفت نسبة الإنفاق على التعليم نموا في سلة الرقم الاستدلالي للأثمان عند الاستهلاك بين سنتي 2007 و2014، حيث مرت من 3,9% إلى 6,3%. كما بلغ الإنفاق على الصحة 7,7% مقابل 5,5%. ويعزى هذا التغيير جزئيا إلى ارتفاع أثمان الصحة والتعليم نموا اجماليا على التوالي 4,5% و35,6%، أي بمعدل سنوي يصل إلى 0,6% و3,9%. من ناحية أخرى، انخفضت أثمان التواصل بـ 40,5%، أي بمعدل سنوي يصل إلى 6,3%. وقد ساهم ذلك بشكل كبير في انخفاض معامل هذه الفئة، حيث مر من 3,5% سنة 2007 إلى 2,9% فقط سنة 2014.

باستخدام بنيات استهلاك السكان المرجعيين. وتعتمد هذه البنية على معطيات البحث الوطني حول استهلاك ونفقات الأسر لسنة 2014. وانطلاقا من 22 مارس 2018، تاريخ إصدار المذكرة الإخبارية للرقم الاستدلالي للأثمان عند الاستهلاك لشهر فبراير 2018، أصبحت ترجيحات السلة المستعملة لحساب الرقم الاستدلالي للأثمان عند الاستهلاك ترتبط بعادات الاستهلاك المستخلصة من بحث 2014.

تحليل ترجيحات سلة الرقم الاستدلالي للأثمان عند الاستهلاك

تجدر الإشارة إلى أنه عند حساب الرقم الاستدلالي للأثمان عند الاستهلاك، يتم الأخذ بعين الاعتبار نقطتين أساسيتين:

- قرار المؤتمر الدولي لإحصائيي الشغل لسنة 2003 الذي اقترح تحيينا مستمرا لترجيحات الرقم الاستدلالي للأثمان عند الاستهلاك تبعا لدرجة تغير عادات الاستهلاك. وبالفعل، فالاقتصاديات التي تشهد تغيرات عميقة، يجب عليها أن تحين ترجيحات الرقم الاستدلالي باستمرار، ومن الأفضل أن يكون ذلك سنويا. لكن قرار مراجعة الترجيحات مرتبط بتوفر معطيات حديثة حول استهلاك ونفقات الأسر.
- عند تقييم ترجيحات سلة الرقم الاستدلالي للأثمان عند الاستهلاك، لا بد من الإشارة إلى أن التغيرات المستجدة في نسب النفقات لا تعني بالضرورة انخفاض أو ارتفاع أو ركود في النفقات، بل بالأحرى نمو أقل أو أعلى من معدل نمو النفقات الإجمالية.

المجموعات الرئيسية والأقسام	معاملات الترجيح 2007	معاملات الترجيح 2014	الفرق
المواد الغذائية	41,456	38,788	-2,7
01 المواد الغذائية والمشروبات غير الكحولية	39,288	37,289	-2,0
02 المشروبات الكحولية والتبغ	2,168	1,499	-0,7
المواد غير الغذائية	58,544	61,212	2,7
03 الملابس والأحذية	3,941	4,308	0,4
04 السكن والماء والكهرباء والغاز ومحروقات أخرى	14,822	14,549	-0,3
05 الأثاث والأدوات المنزلية والصيانة العادية للمنزل	4,877	4,360	-0,5
06 الصحة	5,524	7,689	2,2
07 النقل	11,365	9,983	-1,4
08 الاتصالات	3,527	2,938	-0,6
09 الترفيه والثقافة	2,198	2,720	0,5
10 التعليم	3,895	6,253	2,4
11 مطاعم وفنادق	2,885	1,343	-1,5
12 مواد وخدمات أخرى	5,510	7,069	1,6
المجموع	100,000	100,000	0,0

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط.

مختصرات المندوبية السامية للتخطيط

الإصلاح الخامس للرقم الاستدلالي للأثمان عند الاستهلاك (أساس 100: 2017) في طور الإنجاز

لسنة 2014. ويتطلب تحيين السلة والترجيحات جمع أسعار سنة الأساس، وكذلك الأسعار الجارية، وتوسيع المجال الجغرافي للبحث، الشيء الذي يتطلب وقتا مناسباً. ومن المقرر نشر الرقم الاستدلالي للأثمان عند الاستهلاك الجديد، أساس 2017 خلال سنة 2019 بعد اعتماد ونشر المرسوم الجديد بالجريدة الرسمية.

لقد بدأ بالفعل اعتماد الإصلاح الخامس لهذا الرقم الاستدلالي، أساس 100: 2017، لإدماج نتائج البحث الوطني عن استهلاك ونفقات الأسر لسنة 2014 والإحصاء العام للسكان والسكنى